الأمم المتحدة S/2024/555

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

ردا على الرسالة المؤرخة 25 حزيران/يونيه 2024 الموجهة من الممثلة الدائمة لهولندا بشأن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء قيامها بالرحلة رقم MH17 في 17 تموز/يوليه 2014 التي عُمّمت بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/2024/515، أود أن أبلغكم بما يلي.

منذ تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء قيامها بالرحلة رقم MH17 في 17 تموز/يوليه 2014 فوق دونباس، دعا الاتحاد الروسي إلى إجراء تحقيق شامل ودقيق وغير متحيز وغير مسيّس في أسباب الكارثة، استنادًا إلى الوقائع والأدلة الدامغة. وقد كان لبلدنا دور فعال في اتخاذ قرار مجلس الأمن 2166 (2014) وهو لا يزال ملتزما التزاماً كاملاً بتنفيذه.

ويؤسفنا أن نشير إلى أنه لم يجر حتى يومنا هذا تحقيق دولي شامل ودقيق ومستقل، ولم تحدد ملابسات المأساة بشكل موثوق.

ولم يستوفِ التحقيق التقني الذي أجراه المجلس الهولندي لشؤون السلامة والتحقيق الجنائي الذي أجراه فريق التحقيق المشترك (الذي يضم أستراليا وأوكرانيا وبلجيكا وماليزيا وهولندا) المعايير المحددة في قرار مجلس الأمن. فلم يكن الهدف الحقيقي لهذين التحقيقين التوصل إلى الحقيقة، بل كان جعلَ الأدلة تناسب الرواية التي تورِّط روسيا في المأساة. وقد مُنع بلدنا من الحصول على فرصة المشاركة بصورة كاملة في التحقيق التقني، الذي تحتوي استنتاجاته النهائية على عدد كبير من المغالطات والتناقضات. ولم تقتصر عضوية فريق التحقيق المشترك على الدول المعنية بشكل مباشر بنتائج التحقيق بسبب علاقتها بالحادث، بل شملت أيضًا الدول المنحازة سياسيًا ضد روسيا. ولم تُدعَ روسيا إلى المشاركة في هذا الفريق، ورُفض طلبها الاستباقي لضم ممثلين روس في فريق التحقيق المشترك من قبل رئيس الفريق في عام 2015 لأسباب يصعب فهمها.

ولم يؤخذ في الاعتبار الكم الهائل من البيانات التي قدمتها روسيا، بما في ذلك بيانات الرادارات الخام، والمعلومات التقنية بشأن أنظمة قذائف بوك، والوثائق التي تؤكد نقل القذيفة التي أسقطت الطائرة إلى الجانب الأوكراني، وكذلك نتائج تجربة كاملة فريدة من نوعها أجرتها مجموعة ألماز – أنتي لتفجير قذيفة بوك.

ومن الأمثلة المعبرة على النهج الانتقائي في تشـــكيل قاعدة الأدلة المحاكمة التي اختتمت في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في محكمة مقاطعة لاهاي القضـائية ضـد ثلاثة مواطنين روس، هم إيغور جيركين، وسيرغي دوبينسكي وأوليغ بولاتوف بالإضافة إلى مواطن أوكراني، هو ليونيد خارتشينكو. وقد فضّل القضـــاة الاكتفاء باســتخدام المواد التي تؤكد، من وجهة نظرهم، أن المتهمين مذنبين. وجرى تجاهل الحقائق التي تتعارض مع خط الادعاء. وأجريت المحاكمة تحت ضـــغط من الحكومة الهولندية ووســـائط الإعلام. وساهم مكتب المدعي العام، في انتهاك لمبدأ مراعاة الأصول القانونية، في تشكيل الرأي العام بشأن القضية الجنائية. ولم يشارك الأشخاص الثلاثة الذين حُكم عليهم بالسجن المؤبد في المحاكمة ولم يكن لديهم محامو دفاع، وهو ما لا يتوافق مع المعايير الدولية للعدالة. وبريء أوليغ بولاتوف، الذي مثّل مصـــالحه محامون، براءة كاملة. وبهذا توقف التحقيق، وفي شباط/فبراير 2023، أعلن فريق التحقيق المشترك عن تعليق التحقيق الجنائي بسبب عدم وجود أدلة مادية.

ومن اللافت للنظر كيف تحاول هولندا إســكات الأشــخاص الذين يطعنون في الرواية التي أقرتها المحكمة بشـــأن تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء قيامها بالرحلة رقم MH17. ففي تموز/يوليه 2023، فرضت المحكمة العليا في هولندا عقوبة تأديبية على شارلوت فان ريجنبيرك، وهي موظفة في محكمة الاستئناف في لاهاي، لتوزيعها كتاب شقيقها المعنون "MH17: هجوم إرهابي تلفيقي" على القضاة. وفي هذا الكتاب، يُتّهم الجانب الأوكراني بارتكاب الجريمة، ويعطى التحقيق الجنائي و "المحاكمة الصـورية" تقييما سلبيا للغاية.

ولا يمكن تفسير عدم توجيه أي سؤال لأوكرانيا التي رفضت، على مدى السنوات العشر الماضية، تقديم بيانات الرادارات وتسجيلات اتصالات مراقبة الحركة الجوية ولم تقدم أي تفسير لاختفاء مراقبي الحركة الجوية الأوكرانيين الذين كانوا يعملون في ذلك اليوم والذين كان بإمكانهم إلقاء الضـــوء على ملابســـات المأساة. وخلال هذه الفترة، لم يتم أيضًا إجراء تحليل بصورة مناسبة لمسألة مسؤولية كييف عن المجال الجوي غير المغلق فوق منطقة القتال، حيث كانت تُنشـــر أنظمة الدفاع الجوي التابعة للقوات المســـلحة الأوكرانية، بما في ذلك أنظمة قذائف بوك. وتتظاهر الســلطات الهولندية بعناد بأن هذه المســائل غير ذات صلة بالقضية.

وتحاول هولندا، بدعم نشط من حلفائها، استخدام النتائج المشكوك فيها التي توصلت إليها بشأن قضـــية الرحلة MH17 في المحافل الدولية، بما في ذلك مجلس منظمة الطيران المدني الدولي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنســان، لترســيخ الرواية الكاذبة بشــأن ذنب روســيا في إســقاط طائرة البوينغ في نظر المجتمع الدولي، مع التستر في الوقت نفسه على نظام كييف والقوات المسلحة الأوكرانية وتبرئتهما.

وقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان الصـادر في 25 كانون الثاني/يناير 2023 ليس نهائيًا، لأنه يتعلق فقط بالجوانب الإجرائية لمقبولية الشـكاوى ولا يتناول انتهاكات القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، في 15 آذار/مارس 2022، أي حتى قبل اتخاذ هذا القرار، انســحب الاتحاد الروســي من مجلس أوروبا، وتوقف تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المؤرخة 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1950 على روسيا اعتبارًا من 16 آذار/مارس 2022. وليس بالتالي لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســـان الصـــادرة بعد ذلك التاريخ قوة قانونية بالنسبة إلى الاتحاد الروسي ولا يمكن اعتبارها أعمالاً تفرض التزامات دولية عليه.

ومنذ ذلك الحين، أوقفت روسيا أيضًا مشاركتها في النظر في الشكاوى ذوات الأرقام 16/8019 و 14/43800 و 20/28525، "أوكرانيا وهولندا ضد الاتحاد الروسي". وهكذا، فإن أي حكم تصدره المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الأسس الموضوعية لهذه القضية سيستند إلى الحجج والأدلة المقدمة من جانب واحد، دون مشاركة الدولة المدعى عليها. ولا يمكن أن يكون حكم من هذا القبيل محايدًا وموضوعيًا.

وفيما يتعلق بفحص ملابسات تحطم طائرة الرحلة MH17 في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، قدمت روسيا أيضاً أدلة وقائعية وقانونية مستفيضة ومقنعة تثبت عدم ضلوعها في الكارثة وأبلغت جميع الدول الأعضاء في المجلس بهذه الأدلة. وقد اقترحنا عدة مرات أن يجري مجلس منظمة الطيران المدني الدولي تحقيقاً دولياً كاملاً ودقيقا ومستقلاً في حادث تحطم طائرة الرحلة MH17، على النحو المطلوب بقرار مجلس الأمن 2166 (2014) وقواعد منظمة الطيران المدني الدولي لتسوية الخلافات. ومع ذلك، رفض مجلس منظمة الطيران المدني الدولي إجراء مثل هذا التحقيق.

وإضافة إلى ذلك، وخلال النظر في قضية طائرة الرحلة MH17، تجاهلت هذه الهيئة الدولية المتخصصة في مجال الطيران بشكل أساسي قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 31 كانون الثاني/يناير 2024، في القضية التي رفعتها أوكرانيا في كانون الثاني/يناير 2017 ضد روسيا بموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد رفض حكم المحكمة مطالبة كييف بتحميل روسيا مسؤولية إسقاط طائرة البوينغ التابعة للخطوط الجوية الماليزية ورفض بشكل كامل مطالبات أوكرانيا بالتعويض وأشكال الترضية الأخرى.

ومن أجل ضمان النظر في القضية بموضوعية ونزاهة، اقترحت روسيا حلا معقولا يتمثل في أن تلتزم 12 دولة من أصل الدول الـ 36 الأعضاء في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، كانت قد ألقت باللوم علناً في البداية على روسيا في تحطم الطائرة، بالامتناع عن التصويت بشأن الأسس الموضوعية للقضية. غير أن هذه الدول ضمنت، باستخدام أغلبيتها في المجلس، أنها تستطيع الاستمرار في أداء دور القضاة في قضيتها.

ولا يعدو رفض المجلس إجراء تحقيق ورفضه تنحية الدول الأعضاء المنحازة أن يكونا مجرد مثالين على عدم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الموضوعية في الإجراءات. وفي ظل هذه الظروف، يستحيل الحديث عن تحديد غير متحيز للوقائع، ناهيك عن الحديث عن قرار عادل. ولهذا السبب قررت روسيا إنهاء مشاركتها في إجراءات منظمة الطيران المدني الدولي. ولا يعترف بلدنا بسلطة مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في النظر في التلفيقات المقدمة من أستراليا وهولندا أو أي قرارات تتخذ في هذا الصدد.

وتحاول هولندا وأستراليا وحلفاؤهما جاهدين في محافل مختلفة فرض روايتهم الأحادية الجانب المحددة مسبقًا لحادث تحطم طائرة البوينغ، التي تلقي باللوم على الاتحاد الروسي. وبقيامهم بذلك، يتجاهلون عمدًا عددًا من الحقائق التي تتعارض بشكل مباشر مع هذه الادعاءات. ونتيجة لذلك، فإننا نعترف مع الأسف بأن الدرجة العالية من التسييس التي أحاطت بقضية طائرة الرحلة MH17 أدت حتى الآن إلى الفشل في تحديد الملابسات الحقيقية للكارثة.

والاتحاد الروسي غير متورط في إسقاط طائرة الرحلة MH17. وجميع التأكيدات المخالفة لذلك كاذبة. ويصر بلدنا، بما يتوافق تماماً مع قرار مجلس الأمن 2166 (2014)، على إجراء تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل في حادث تحطم الطائرة هذا.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**